الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الكتابة العامة

محضر اجتماع
لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري
عـــــدد 07

- **تاريخ الاجتماع:** 27 ديسمبر 2023

- **جدول الأعمال:** النظر في مشروع القانون عدد 37 لسنة 2023 المتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

- **الحضور:**

الحاضرون 04 / المعتذرون 02 / الغائبون 04 / الحاضرون من غير أعضاء اللجنة 05

افتتاح الجلسة: 10 صباحا **رفع الجلسة: 11:30 دق**

I- مداولات اللجنة:

عقدت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري جلسة، بتاريخ 27 ديسمبر 2023 بداية من الساعة العاشرة صباحا، بحضور السيد رئيس مجلس نواب الشعب للانطلاق في النظر في مشروع القانون عدد 37 لسنة 2023 المتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

وفي بداية الجلسة رحب السيد رئيس اللجنة بالسيد رئيس مجلس نواب الشعب وتولى تقديم لمحة عن مشروع هذا القانون الذي يهدف إلى تنظيم الاتجار غير القانوني بالحياة الفطرية وخاصة في ظل التهديدات المحدقة بالمنظومة الايكولوجية الوطنية والدولية، وأوضح بأن هذا المشروع يندرج في إطار تطبيق الفصل 8 من اتفاقية التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض(CITES) التي صادقت عليها تونس سنة 1974، حيث كانت أول دولة عربية ورابع دولة في العالم وقعت على هذه الاتفاقية.

كما أكد أنّ عدم إصدار قانون وطني لتنزيل الأحكام المدرجة بهذه الاتفاقية قد ينجر عنه العديد من الانعكاسات السلبية على عملية التجارة الدولية في الحيوانات والنباتات البرية ومنتجاتها المضمنة بملاحق CITES مما يؤثر سلبا على وجود المؤسسات الوطنية الناشطة في هذا المجال وكذلك المؤسسات الأجنبية المنتصبة بالبلاد التونسية، حيث لا يمكن التعامل الدولي بخصوص التجارة بالحيوانات والنباتات البرية ومنتجاتها المنصوص عليها بملاحق CITES إلا مع الدول التي قامت بإصدار قانون وطني في الغرض.

ثم تولى السيد رئيس المجلس إلقاء كلمة بهذه المناسبة أبرز خلالها أهمية نشاط لجنة الفلاحة خلال الدورة الفارطة ودورها في الارتقاء بعمل المؤسسة النيابية، وأكّد على ضرورة تقييم هذه الأعمال لتدعيم الإيجابيات وتفادي النقائص، ودعا النواب إلى تقديم مقترحات ووضع تصورات لتدارسها في إطار مقاربة تشاركية تهدف إلى ايجاد رؤى لتطوير العمل البرلماني بما يخدم المصلحة العليا للبلاد.

وأشار إلى المصاعب والاشكاليات التي تُعيق تطور القطاع الفلاحي في تونس خاصة في ظل سرعة التغيرات المناخية، وفي هذا الإطار نوّه بدور النواب في طرح معضلات القطاع وتوضيح الرؤية لدى أعضاء الحكومة والاسهام الفاعل في تغيير الواقع الفلاحي في تونس.

كما تطرق إلى النسق البطيء في إحالة مشاريع القوانين على المجلس ودعا النواب إلى القيام بدورهم كقوة اقتراح لتطوير العمل التشريعي والرقابي عبر تقديم مقترحات القوانين والأسئلة الكتابية والشفاهية، مؤكدا على الحاجة إلى مراجعة النظام الداخلي للمجلس بهدف مزيد إحكام التنسيق بين مختلف هياكله.

وفي هذا الصدد نوّه السيد رئيس المجلس بالإدارة البرلمانية وما تزخر به من كفاءات مؤكدا استعدادها للتفاعل الإيجابي لمساندة العمل النيابي وتقديم الاستشارات للسادة النواب.

كما أشار إلى دور الأكاديمية البرلمانية كفضاء حوار وتعميق النظر في مختلف المسائل المعروضة على الوظيفة التشريعية، ودعا أعضاء اللجنة إلى تقديم عدد من المقترحات والاشكاليات المتعلقة بالشأن الفلاحي إلى الأكاديمية البرلمانية لتدارسها وبرمجة أيام دراسية وورشات عمل حولها.

وفي ختام تدخله، ذكّر السيد رئيس المجلس بضرورة العمل على استرداد ثقة الشعب في العمل التشريعي وبلورة صورة جيدة للمؤسسة النيابية داخل تونس وخارجها.

وواصلت اللجنة أشغالها، بعد مغادرة السيد رئيس المجلس، لضبط برنامج عملها لدراسة مشروع القانون، وتمحورت ملاحظات السادة النواب ومقترحاتهم حول النقاط التالية:

- التأكيد على أهمية هذا المشروع ودعوة إلى الإسراع في المصادقة عليه تفاديا لإشكال تعطل الحركة الاقتصادية للمؤسسات الناشطة في مجال التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض،
- اقتراح القيام بزيارات ميدانية إلى مختلف المحميات الطبيعية والغابات للوقوف عن كثب على مشاغل الناشطين في قطاع الغابات،
- البحث في الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية على مختلف الأصناف النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض والتساؤل عن استراتيجية الدولة للتصدي لهذه الظاهرة،
- دعوة وزارة الداخلية إلى مراجعة شروط إسناد رخص بنادق الصيد وتكثيف حملات مراقبة الصيد العشوائي وخاصة بالنسبة للأنواع المهددة بالانقراض مثل الغزال والصقور والحبارى،
- الدعوة إلى المحافظة على الخاصيات الجينية لبعض أصناف النباتات في تونس على غرار بذور القمح الأصلي (مثل الشيلي والمحمودي ....) وإعادة استنباط شتلات ترتكز على الخاصيات الجينية لهذه البذور بهدف تحسين الانتاجية،
- ضرورة الاستماع إلى رأي مراكز الدراسات المختصة في هذا النوع من الاتفاقيات،
- العمل على توسيع الاستشارة حول هذا المشروع والاستئناس برأي الأطراف المتداخلة على غرار وزارة التجارة ووزارة الداخلية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة البيئة (البنك الوطني

للجينات) والجمعية التونسية للحفاظ على الحياة البرية ومختلف المؤسسات والجمعيات ذات العلاقة.

II- قرار اللجنة:

وفي نهاية أشغالها قررت اللجنة عقد جلسة استماع إلى ممثلي وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري خلال الأسبوع الثاني من شهر جانفي 2024.

رئيس اللجنة: صلاح الفرشيشي

مقرر اللجنة: محمد أمين المباركي